

السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي في الوطن العربي (الجزائر أنموذجا)

أ. بوكليخة عبد الصمد⁽¹⁾*

المقدمة

إن تقلص ساحة الشعور بالانتماء وتفكك العلاقة بين المراكز والأدوار وتزايد معدلات السلوك الانحرافي والفعل الإجرامي، وتزايد الشعور بعدم المساواة والتهميش والإقصاء وغلبة روح الأنانية والمصلحة الذاتية كلها عوامل تعمل على إعاقة النظام الاجتماعي عن أداء وظائفه وتسهم في عجزه عن تحقيق التوازن بين الأنساق الفرعية، وتساعد على تعميق الفجوة بين الوسائل والأهداف، فيصبح المجتمع عاجزا عن الربط العقلائي بين برامج وأهدافه، فتشيع فيه حالة التفكك الاجتماعي، لذلك فالأمن الاجتماعي يفترض حماية الأفراد والجماعات المنظمة من التهديدات والاستفزازات التي تتعرض لها بسبب تفاقم مشكلات المجتمع وتناقض الأحكام والضوابط الاجتماعية، وتحلل القيم والمثل الحضارية.

وإزاء الوضع الأمني المتفاقم الذي عرفته الدول العربية ومن بينها الدولة الجزائرية في وقتنا الراهن تحديات صعبة ومشكلات حقيقية، منها ما يتعلق بقضايا داخلية تتعلق بإشكالية العقلية العربية عامة والواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي لتحقيق السلم الاجتماعي، وأخرى خارجية تتعلق بحملات التخريب المتصلة بالعملة والحراك السياسي وما تبعها من تدخلات سياسية وعسكرية سافرة في الشأن العربي علي سبيل المثال التدخل الأجنبي في كل من العراق وسوريا و ليبيا... الخ، للحد من انطلاقة الأمة في بناء نهضتها وتقديمها الاجتماعي وقوتها من جديد.

إن من أهم أسباب التخلف في الدول العربية عامة والدولة الجزائرية علي وجه الخصوص هو فقدانها للاستقرار السياسي والاجتماعي ولما عرفته الدولة الجزائرية من أزمات سياسية واجتماعية واقتصادية مابعد بناء الدولة الوطنية حتي الوضع الراهن، حيث تعيش مجتمعتنا حالة مزمنة من الاضطرابات الداخلية نتيجة للاختلال العلاقات بين أطرافها السياسية والاجتماعية.

هذا الخلل في العلاقات السياسية والاجتماعية أنتج شعورا بالاستعلاء وممارسة للهيمنة عند بعض الأطراف كما خلق إحساسا بالغبن واندفاعا للمقاومة عند أطراف أخرى.

وعليه فالإشكالية الرئيسية :

ماهي طبيعة العلاقة بين السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي في الوطن العربي عامة و الجزائر خاصة؟

1 * - أستاذة مستخلف، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان.

المحور الأول: تحديد مفاهيم السلم الاجتماعي و الاستقرار السياسي أولاً: مفهوم السلم الاجتماعي.

تبدو الحاجة إلى الاستقرار السياسي و الاجتماعي أو ما يطلق السلم الاجتماعي، كواحد من أهم الحاجات، وأبرز التحديات التي تواجه الأمة الإسلامية عامة والعربية خاصة في هذا العصر، فالاستقرار السياسي و الاجتماعي هو الذي يضع الأمة علي طريق الوحدة، ويتيح لها فرص التنمية والبناء، ويمكنها من التوجه للتحديات الخارجية. ومع انعدام الاستقرار يبقى التطلع مجرد شعار وأمنية، وتتلاشي اهتمامات التقدم والبناء وتضعف الأمة أمام مواجهة التحديات.

ويعرفه «ابن خلدون» فالسلم والأمن الاجتماعي: هو الطمأنينة التي تنفي الخوف و الفرع عن الإنسان فرداً أو جماعة، في سائر ميادين العمران.⁽¹⁾

ويعرف الشيخ «حسن موسي الصفار» في مقال بعنوان «ثقافة السلم الاجتماعي وأخلاقياته» السلم الاجتماعي حالة السلم والوثام داخل المجتمع نفسه⁽²⁾ ويتردد مفهوم السلم الاجتماعي بكثرة لدى علماء الاجتماع، ويطلق عليه التماسك الاجتماعي والقوة الاجتماعية، ويقصد به الحالة التي يكون فيها المجتمع متماسكاً خالياً من مظاهر التزدي. ابتداءً من السلبيات الاجتماعية وانتهاءً بالجريمة مروراً بانحطاط القيم الروحية والأخلاقية والعزوف عن الأصالة في العادات و التقاليد النبيلة وانهياء العزيمة حتى الوصول لمرحلة اليأس القاتل للمجتمعات و الأمم.

ويرى المفكر والباحث «عبد الإله بلقزيز» أنه يقصد بالسلم الاجتماعي وجود قاعدة للتعاقد الاجتماعي والسياسي والثقافي، حول الثوابت العليا للأمة، والدولة بين مختلف الجماعات الاجتماعية والقوى السياسية، وقد يكون هذا الإجماع **Consensus** عقداً مكتوباً أو اتفاقاً شفهيّاً جمعياً، ذلك أن المهم في الأمر أن يكون هذا الاجتماع قد تولد عن تراض يمثل الإدارة الوطنية في مبادئه المعلنة. كما

ثانياً: مفهوم الاستقرار السياسي.

تتناول المدرسة البنائية الوظيفية مفهوم الاستقرار السياسي بناءً علي المسلك الوظيفي، حيث أن السلوك يري نموذجاً في كائن حي ينزع إلي التكيف و التوازن و الاستقرار وأن الخلل يعد حالة طارئة ينبغي تصحيحها وأن تكيف هذا الكائن أو النظام السياسي وتوازنه واستقراره دليل علي حيويته.

أما المدرسة النظامية، فتعرف الاستقرار السياسي هو مرادف لحكم النظام و الإبقاء عليه، كما أنه يعني القدر علي التكيف مع الظروف و الأوضاع و المتغيرات الجديدة.⁽³⁾ وبناء علي هذا يمكن تعريف أنظمة

1 محمد عمارة، الإسلام والأمن الاجتماعي، ط1، القاهرة: دار الشروق، 1998، ص: 11-12.

2 - حسن موسي الصفار، ثقافة السلم الاجتماعي و أخلاقيه، علي الموقع الإلكتروني: <http://www.saffar.org/?act=artc&id=760>

3 - كريمة بقدي، «الفساد السياسي و أثره علي الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا دراسة حالة الجزائر»، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان، 2011 - 2012، ص: 52.

الاستقرار السياسي والإداري والدستوري علي أنها أنظمة تتمتع مؤسساتها السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية العسكرية بالاستقرار السياسي والإداري في تنظيماتها وهيكلها الأساسية وتقسيماتها الضبطية والإدارية يشكل لها التوازن والاستقرار الاجتماعي في ظل أي متغيرات سياسية مفاجئة قد تحدث في المجتمع.⁽¹⁾

ثالثا: علاقة السلم الاجتماعي بالاستقرار السياسي

هناك عدة مفاهيم متقاربة من مفهوم السلم الاجتماعي البعض منها يكاد مرادفها في المعني من الناحية النظرية والإجرائية والبعض الآخر يتناقض معها بمعنى إذا اختفت من المجتمع يكون ثمة وجود استقرار وسلم اجتماعي، فمن بين هذه المفاهيم ، نذكر علي سبيل الحصر ، الاستقرار السياسي.

يمكن أن نقرر بأن طبيعة العلاقة بين السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي هي علاقة تكاملية وذلك إذا نظرا من بعد عكسي للاستقرار السياسي نجد عدم الاستقرار السياسي الذي يعب عن

وجود اضطرابات اجتماعية وعنف سياسي فالعلاقة التي تربط ظاهرة العنف السياسي بظاهرة الاستقرار والسلم الاجتماعي هو أن العنف السياسي يعبر عن غياب الاستقرار السياسي أو عدمه وبالتالي فإن ظاهرة عدم الاستقرار السياسي كما يعرفها «حمدي عبد الرحمان حسن» هو عدم قدرة النظام علي التعامل مع الصراعات التي تواجهه بنجاح ، وعدم قدرته علي إدارة الأزمات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليه في دائرة تمكنه من السيطرة والتحكم فيها ، ويصاحبه استخدام العنف السياسي من جهة ، وتناقص شرعيته وكفاءته من جهة أخرى.⁽²⁾

يدرك هذا التعريف أن وجود التناقض في المجتمع مع استطاعة السلطة القائمة التحكم فيه سيؤدي ذلك إلي عدم الاستقرار السياسي وتناقض شرعية النظام. ويضيف أيضا «حمدي عبد الرحمان» أن عدم الاستقرار السياسي وعدم مقدرة النظام السياسي علي تعبئة الموارد الكافية لإستعاب الصراعات داخل المجتمع، بدرجة تحول دون وقوع العنف فيه.⁽³⁾

وعليه يعتبر العنف السياسي مرادفا لعدم الاستقرار السياسي ومظهر من مظاهره وبالتالي فإن ظاهرة العنف السياسي والاجتماعي هي مؤشر عن ظاهرة عدم الاستقرار الاجتماعي والعكس صحيح.

المحور الثاني: مشكلة السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي في الوطن العربي (الجزائر أمودجا)

أولا : مشكلة السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي في ظل المرحلة الأحادية

إن مشكلة السلم الاجتماعي في الجزائر هي مشكلة استقرار سياسي وهذا ما حدث أثناء حصول الدولة علي استقلالها السياسي أي خلال تأسيس الدولة الوطنية وهذا ما اتضح من أزمة صائفة 1962 فكان الصراع

1 - سالم القمودي ، مرجع سبق ذكره، ص: 118.

2 - حمدي عبد الرحمان حسن ، العسكريون والحكم في إفريقيا ، القاهرة : مركز دراسات المستقبل العربي ، 1996، ص: 24.

3 - المرجع نفسه، ص: 135 .

علي من يتولي السلطة بين الأطراف المتصارعة داخل النظام بين السياسي والعسكري و المعارضة ، بمعنى إن الا استقرار السياسي انعكس علي الواقع الاجتماعي حتي خرج الشعب بتريديد عبارة سبع سنوات بركات.

وبالتالي ساهم الشعب ولو بشكل نسبي في تحقيق الاستقرار الاجتماعي ،وعليه كما قال الأستاذ «يحي عبد النور» «إن مشكلة السلم الاجتماعي هي مشكلة سياسية واجتماعية وليس أمنية فيجب وضع الحلول السياسية لها»⁽¹⁾.

فمشكلة الاستقرار الاجتماعي في هذه المرحلة كانت مشكلة استقرار سياسي باعتبار هذا الأخير مفهوم متقارب من مفهوم السلم الاجتماعي فالصراع علي السلطة الذي كان يجري داخل النظام السياسي يعكس الاضطراب والذي كاد إن يصل إلي المحيط أي المجتمع ، غير إن العلاقة بين المحيط والمركز بقيت مستقرة قوية لان الشعب كان متعبا من تاريخه المرير مع الاستعمار ، وكان همه العيش في دولة مسقلة قوية أمنة وهذا هو الهدف الذي سطرته برامج الثورة.⁽²⁾

فعرفت عملية انتقال السلطة وتسليمها للمحليين صراعات كبيرة أدت إلي نشوب أزمة 1962 بين مختلف الأطراف المشكلة لمراكز القرار أثناء الثورة والتي جاءت كنتيجة لمبدأ القيادة الجماعية هذه الأزمة فقد علي أثرها الاستقرار السياسي بعد إن كادت أن تتحول إلي حرب أهلية بسبب تزمّت المتصارعين في مراكز القرار.

وبالرجوع إلي التحليل النسقي نلاحظ إن الصراع كان داخل علبة النظام وليس بين النظام والمحيط إن هذه الأزمة 1962 أدت أي فقدان الاستقرار السياسي مع دخول الأطراف في صراع دموي ففي هذه المرحلة الشعب هو الذي اقر الاستقرار وبعد هدوء الأزمة كان لزاما علي الجميع التفكير أولا وقبل كل شيء في بناء الدولة.⁽³⁾

ففي المرحلة الأحادية نجد أن الاستقرار السياسي والاجتماعي نجد الفترة الزمنية 1963 1965 امتازت باستقرار نسبي ، حيث وقعت حركة 19 جوان 1965 وعرفت الجزائر رئيسين بن بلة وهواري بومدين ووثيقتين دستور 1963 أمر 10 جويلية 1965 وعرفت نظاما أحاديا الحزب الواحد وشكل الدولة ذات برنامج إيديولوجي وهو نموذج الدولة الوطنية .

والفترة الزمنية -1965 1988 امتازت أيضا باستقرار نسبي حيث وقع الزبيري الفاشل 1967 والصراع الداخلي لخلافة بومدين دستور 1976 واستمرت في نظام احادي ودولة ايدولوجية ذات برنامج ، هذه الدولة التي وصلت الي ازمة 1988 لاسباب موضوعية حيث اضطرت العلاقة بين المركز والمحيط وفقد الاستقرار

- 1aliYahia abdonour , la paix un probleme politique non securitaire est sociale, hogar ,08mars ;2008 p:02.

2 - بيان اول نوفمبر، 1954 .

3 - لطفي الخولي ، عن الثورة في الثورة وبالثورة حوار مع بومدين ،الجزائر :دار الهدى ، دس ن ،ص:38 .

السياسي والاجتماعي من جديد.⁽¹⁾

ولمعرفة طبيعة مشكلة الاستقرار الاجتماعي في الجزائر يجب دراسة الواقع الاقتصادي والاجتماعي في مرحلة الاقتصاد الموجه .

فتعتبر التنمية الاقتصادية والسياسية جوهر السلم الاجتماعي وما يسميه «كارل دويتش» مشروعية الانجاز ومعناها إن المشروعية تقوم على الانجازات الكبيرة التي تمت للمجتمع علي يد السلطة، بمعنى يمكن أن تكون السلطة دستورية لكن تمثيلها للمجتمع يتقهقر لاسيما بسبب عدم انجازها لأي نتيجة ملموسة خلال فترة حكمها وقد تنشأ سلطات من الخارج النصوص الدستورية (انقلاب ثورة) ولكنها تكسب مشروعية من خلال تمثيلها للشعب او من خلال قيامها بمجهودات جبارة لخدمته.⁽²⁾

ان السياسة الاقتصادية المنتهجة في الجزائر (1962_1988) الاستناد الي مثل هذا النوع من المشروعيات في تربي الحكم وتقويته والمحافظة علي الواقع كما ينبغي إن يكون وبعد احتكار السلطة للوظيفة السياسية ، فهتمت إن وجودها مرتبط ببناء سياسة تنمية شاملة اقتصادية ، ثقافية سياسية اجتماعية ربطت هذه السياسة التنموية بالثورة وحملت تسمية الثوارت :الزراعية الصناعية والثقافية.⁽³⁾

في المجال السياسي انتهجت تنمية سياسية باعتماد البناء المؤسسي المتمثل في البلدية والولاية المركزية واللامركزية التي تعبر عن المشاركة السياسية المحلية للأفراد في تسيير وإدارة الشؤون العامة وفي المجال الاقتصادي اعتمدت الثورة الزراعية كعملية سياسية و اديولوجية هدفها تعبئة الجماهير للحصول علي الدعم السياسي بخلق طبقة ريفية موالية ، أما الصناعة فقد احتلت مكانا كبيرا بسبب الثورة الصناعية أو نموذج الصناعة المصنعة المنتهجة في الجزائر وفي المجال الثقافي انتهجت الثورة الثقافية المرتكزة علي سياسة التعريب وكل ماله علاقة بالهوية الوطنية.⁽⁴⁾

إن عملية بناء الدولة إذن باعتماد السياسة التنموية اشتراكية ، خصوصا وأنها عرفت معدلات فقر مرتفعة وتدني مستويات الدخل وقدراتها الشرائية هذا ما اثر علي الاستقرار الاجتماعي فسعت الحكومات المتتالية علي تخفيف المعاناة علي المواطنين المتضررين من نقص السلع الضرورية للحياة ،وضعف الجهاز الإنتاجي للدولة التي أدت علي عاتقها إدارة وتسيير معظم المؤسسات الاقتصادية وتوليها عملية التوظيف كأحد أهم الحلول لامتناس البطالة وتحسين مستويات المعيشة لتحقيق العدالة الاجتماعية وذلك من خلال وضع وتنفيذ المخططات التنموية التي أعطت الأولوية للعنصر البشري بداية من توفير التعليم المجاني

1 - يسعد شريف صحراوي ،مسألة المشروعية وتأثيرها علي الاستقرار السياسي في الجزائر 1962-2009 ، مذكرة ماجيستر في العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية والإعلام،جامعة الجزائر ،2008-2009 ،ص:70 .

2 - غسان سلامة ، نحو عقد اجتماعي جديد ، بحث في الشرعية الدستورية ،لبنان :مركز دراسات الوحدة العربية ،1985، ص:31.

3 - يسعد شريف صحراوي ،مرجع سبق ذكره ،ص:76.

4 _ المرجع نفسه ، ص: 77 .

والشامل ، وصولا لتنمية المناطق الريفية باعتبارها كانت تستوعب جزءا كبيرا من السكان لاستغلالهم وتشغيلهم في الزراعة.

وعليه باشرت الجزائر بعد تأميمها للثروات الوطنية إستراتيجية تنموية تعتمد علي تكثيف الصناعات الثقيلة والتحويلية موظفة فيها مبالغ مالية ضخمة ، وبفضل الجباية البترولية تمكنت من إنشاء العديد من المؤسسات الضخمة ذات الكثافة العمالية الكبيرة في العديد من القطاعات غير أن اعتمادها علي منتجات محدودة في الصادرات وتبعيةها الاقتصادية ، وتغيرات الظروف المحيطة بها من صراع اديولوجي ونمو سكاني فان معدلات النمو الاقتصادي ، وتعرض العالم لموجة جديدة من العولمة جعل تلك الإستراتيجية تفشل في مواكبة كل تلك التغيرات وفي مقدمتها تطلعات الشرائح الواسعة من السكان واتضحت خلالها ضرورة إعادة النظر في المخططات التنموية لتشمل تقارب الرؤي السياسية والاجتماعية والثقافية والدينية والاقتصادية.⁽¹⁾

وعليه من خلال دراسة الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في الجزائر نستنتج إن مشكلة السلم الاجتماعي من ناحية سياسية هو مشكل أزمة سياسية وأزمة استقرار سياسي وهذا ما تبين واضحا في الصراع حول من يملك السلطة أثناء الاستقلال داخل النظام السياسي بين الأطراف المختلفة .

أما من الناحية الاقتصادية والاجتماعية فان انخفاض في مؤشرات الأداء الاقتصادي والاجتماعي في هذه المرحلة اثر بصفة مباشرة علي الاستقرار الاجتماعي ، وذلك بسبب انخفاض معدل النمو الاقتصادي ، وازدياد معدلات الفقر والمتأثرة مباشرة من نقص التوظيف ومعدلات البطالة وأيضا التذبذب الواضح حول معدلات النمو الاقتصادي وأثره المباشر علي الدخل الفردي انعكس علي العدالة التوزيعية بين الأفراد إذ وابتداء من سنة 1980 عرفت مؤشرات قياس الدخل ارتفاعا محسوسا بالرغم من تغليب السلطات الحكومية للسياسات الاجتماعية وتدعيم الأسعار علي حساب الكفاءة الإنتاجية.

التدني في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية أثرت علي الاستقرار المجتمعي في المرحلة الأحادية وأيضا بسبب إستراتيجية النمو غير المتوازن بين القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، ومن جهة أيضا متغير الاستقرار السياسي أدي إلي زعزعة استقرار المجتمع.

ثانيا: مشكلة السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي في ظل المرحلة التعددية.

لقد عرف نهاية الثمانينات عملية التحول الديمقراطي في الجزائر ومجيء حكومة الإصلاحات الاقتصادية ذات التوجه نحو الاقتصاد الحر أو اقتصاد السوق بإصدار قوانين جديدة للاستثمار هذا بسبب ضعف معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة وتدهور القدرة الشرائية واستفحال المديونية الخارجية وانحيار النظام الاشتراكي وزيادة وتيرة العولمة ، مما دفع بالسلطات الحكومية في ذلك الوقت إلي البحث وبجدية عن حزمة من الإصلاحات الهيكلية العميقة التي تسترجع بها التوازنات الكلية ، والتي تعرف

1 كبداني سيدي احمد ، مرجع سبق ذكره ، ص: 211.

بمرحلة التهيؤ نحو اقتصاد السوق أو ما يعرف بالمرحلة الانتقالية التي امتدت حتى بداية الألفية الثالثة ، وهذا بسبب عجز البلد عن بلورة سياسة تنمية صحيحة بعيدة المدى في المرحلة السابقة أدى بها إلى الدخول في حالة ركود واختلال في جميع المجالات.

انعكس على الخدمات المقدمة للمواطنين وبالتالي الوقوع في أزمة الاستقرار الاجتماعي وذلك مرده إلى متغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية.

فيمكن القول أن أزمة الاستقرار الاجتماعي في المرحلة الانتقالية هي في طبيعتها أزمة استقرار سياسي واقتصادي وتقف وراء هذه الأزمة الكثير من المتغيرات والعوامل الداخلية المحلية.

01- المتغيرات السياسية لمشكلة السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي في المرحلة التعددية.

منذ الثمانينات عصف بالجزائر أزمة معقدة وخائفة تضرب بجذورها سقف المجتمع والدولة معا وتعتبر أزمات النظام السياسي والمجتمع عديدة ومعقدة فأزمة البناء المؤسسي للسلطة السياسية في الجزائر تأثرا خاصا بحيث إن المؤسسات الجزائرية اتسمت بصفة شديدة إن لم يكن بعدم الفاعلية وذلك لانتشار ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وكذا وجود حالة من الاختلال بين المؤسسات المدخلات والمخرجات ، كما اتسمت بعدم الاستقلالية إذ هي انتداب للسلطة التنفيذية التي يأتي على رأسها رئيس الدولة وبالتالي ما إن يختفي الزعيم من السلطة حتى تنهار المؤسسات السياسية .

التحالف بين المؤسسة العسكرية ومؤسسة الرئاسة خلق أزمة المشاركة السياسية وهو مادي إلى جانب تقليص هذه المشاركة من الأطراف غير الرسمية في العملية السياسية ، إلى جانب غياب لمشروع الاجتماعي في المرحلة الثمانينات اثر سلبا على فعالية الدولة مما سمح لنمو حركات المعارضة في المجتمع تشكك في شرعية النظام السياسي.⁽¹⁾

وتعتبر أزمة المشاركة السياسية المتغير المستقل لازمة الاستقرار الاجتماعي فتمثلت أزمة المشاركة السياسية في الجزائر فالمتغيرات السياسية هي كثيرة ومتعددة ومعقدة في إن واحد وهذا بحكم مجالات

الدراسات السياسية الواسعة من جهة وتشعب الظاهرة من جهة أخرى ويركز الباحث على مسالتين جوهرتين والمتمثلة في أزمة الشرعية السياسية وأزمة المشاركة السياسية وبرز ظاهرة العنف السياسي في الجزائر .

فأزمة الشرعية السياسية تعتبر متغيرا سياسيا لزعة العقد الاجتماعي المبرم بين الأطراف ، وقد تعددت القراءات لأسباب الأزمة السياسية وقد تصل لدرجة من الاختلاف الذي يبرر وجود تعددية سياسية لحل

1 -مسعودي يونس ، التحول الديمقراطي وعلاقته بالإمكانات الاقتصادية في الجزائر ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان 2013-2014 ، ص:78.

الأزمة لكن قد يجمع الكثير علي إن أزمة الشرعية هي أم الأزمات وتمثل مفصل رئيسي في الإشكالية السياسية في الجزائر. (1)

حيث تعتبر الشرعية السياسية مطلبا هاما لاعتلاء السلطة ، فبواسطتها تحصل هذه الأخيرة علي رضا الشعب وتضمن احترامه للقوانين وهذا ما يحقق للبلد الاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي هما مطلبان جوهريان .

غياب الشرعية السياسية سيؤدي حتما إلي بروز الأزمة السياسية فهذا يبين إن في هذه الفترة تحديدا إن مشكلة السلم الاجتماعي هي مشكلة سياسية حيث إن الجزائر كدولة شرعيتها من الشرعية التاريخية التقليدية لجهة التحرير وترتب علي هذا تدخلات بين الدولة والجهة لما يقرب من الاندماج. (2)

واكبر دليل علي عدم الاستقرار السياسي والمجتمعي هي أحداث أكتوبر 1988 ، في أعمال التخريب والعنف السياسي والعنف المسلح ، مست وبصورة اخص المؤسسات السياسية والعمومية في الدولة وذلك من خلال أعمال الشعب والاضطرابات والمظاهرات وحالة الطوارئ تلك هي مؤشرات العنف السياسي الشعبي (3) .

لكن تمكن النظام عبر الانفتاح السياسي من تجاوز المأزق السياسي الذي مثلته أحداث أكتوبر من خلال تأجيل الأزمة بتصريف الضغط الصاعد علي المستوي الاجتماعي والسياسي. (4)

ويمكن القول بان العقد الاجتماعي هو المؤسس للنظام السياسي وبالتالي فان استقرار هذا الأخير يرتبط باحترام بنود هذا العقد ، ومهما كانت طرق وضعه يبقي إن احترامه من طرف المتعاقدين يساعد علي تحقيق الاستقرار الاجتماعي في حالة اختراقه أو انتهاكه عن طريق العنف أو بسبب تراكم الاختلالات الوظيفية ، يندلع النزاع وهو يعبر عن الغضب وهذا هو حال الدولة والمجتمع الجزائري. (5)

فأزمة المشاركة السياسية هي الاخرى مسببا لظاهرة العنف السياسي واللا استقرار المجتمعي في الجزائر من هنا يمكن استيعاب نسب الامتناع عن الانتخابات والحذر من الطبقة السياسية ولقد في هذا الاختراق إدراك الحاكم الجزائري للعوامة وعدم مراعاته علي الأقل للتوازن بين مشروعياته الداخلية المشروعة ومشروعياته، م يتمكن الحاكم علي الأقل من تحقيق التوازن بين هاتين المشروعيتين واثرا بالتالي هذا الوضع علي طبيعة

1 - طيفور فاروق ، أبو سراج الذهب ، « لماذا يقاطعون الجزائريون الانتخابات ؟ ثقافة مجتمع أم أزمة نظام سياسي » ، دراسات إستراتيجية العدد 4 ، الجزائر : مركز البصرة ، جويلية ، 2007 . ص: 08 .

2 - هدي ميتيكس ، « توازنات القوي في الجزائر » ، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ص: 27 - 28 .

3 - محمد تاملت ، الجزائر فوق البركان شهادات الجيترالات ورؤساء الحكومات ، زعماء احزاب وشخصيات من الجبهة الاسلامية للانقاذ ، د د ن ، 1999 ، ص: 15 .

4 - Dagusan , jean , francois , le dernier rempart , force armée et politiques de défense au Maghreb ; paris , published , edition , 1998 , p. 36 .

5 - محمودي عبد القادر ، مرجع سابق ذكره ، ص: 16 - 17 .

العلاقة بين المحكوم والحاكم وعلي العقد الذي يربطهما يولد اختراق العقد أزمة ثقة بين الطرفين.⁽¹⁾

أيضا أزمة الاستقرار السياسي تعاني منها الدولة الجزائرية وخاصة منذ تأسيس الدولة الوطنية حتى الآن نظرا لاضطراب العلاقة بين الحكومة وشعبها حيث يطمح هذا الشعب لدور أكبر في المشاركة السياسية وفي ممارسة حقوقها وحرياتها.⁽²⁾

02- المتغيرات الاقتصادية لمشكلة السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي في الجزائر في المرحلة التعددية
يعتبر فشل التسيير البيروقراطي للاقتصاد الوطني يعني فشل الدولة وعجزها علي عن التسيير البيروقراطي في الأنشطة الاقتصادية⁽³⁾ الي جانب مرور الجزائر بأزمة اقتصادية خانقة في الثمانينات

بسبب اعتماد الاقتصاد الجزائري بالدرجة الأولى علي البترول والغاز بسبب اعتماد الجزائر بالدرجة الأولى علي البترول والغاز حيث يشكل 97% من الصادرات وبعد انهيار أسعار النفط اخذ الاقتصاد الوطني يتدهور كليا إذ كان سعر البترول البرميل في أكتوبر 1981 حوالي 43 دولار أمريكي وانخفض في مارس 1983 إلي 29 دولار وفي فيفري 1986، 12 دولار بالإضافة ارتفاع

المواد الاستهلاكية وبالمقابل انخفاض محسوس في الاستثمارات الإنتاجية وما زاد هذه الأزمة عدم وجود سياسة تنموية استثمارية واضحة المعالم إضافة إلي سوء التسيير فاعتقد القائلون علي حل الأزمة أنها أزمة عابرة ولن تطول ، فحاولوا معالجتها عن طريق الحد من الاستيراد واللجوء إلي القروض هذا الحل زاد توقف النمو الاقتصادي وزادت المديونية الخارجية لتنتقل من 16مليار دولار لسنة 1984 إلي 26 مليار دولار سنة 1989.⁽⁴⁾

أما في انخفضت المديونية من 31مليار دولار إلي 04مليار دولار في سنة 2000 مع ازدياد أسعار البترول في السوق العالمية لكن بقي السلم الاجتماعي في الجزائر في تهديد ربما هذا راجع إلي إستراتيجية الحكومة ومدي حرافيتها في استشرء الاستقرار الاجتماعي بهدف المحافظة علي أقطاب النظام السياسي وهذا ماشهدته انخفاض أسعار النفط منذ شهر جوان 2014 ومدي انعكاساتها علي الواقع الاجتماعي في الجزائر مما أدي بالحكومة استخدام

إستراتيجية تقشفية من خلال تجميد التوظيف في مختلف قطاع الوظيفة العمومي كل هذا تبقي نفس السياسة ومنذ الاستقلال في كيفية احتواء والحفاظ علي استقرار المجتمع.

1 - المرجع نفسه ، ص: 17-18 .

2 -حسن الصفار ، مرجع سابق ذكره ، ص: 22.

3 - عمر مرزوقي ، « حرية الرأي والتعبير في الجزائر في ظل التحول الديمقراطي »، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر ، 2005 ، ص: 79 .

4 - عمر برامة ، الجزائر في المرحلة الانتقالية ، أحداث ومواقف ، الجزائر : دار الهدى ، 2001 ، ص: 14 .

بالإضافة إلى ارتفاع الأسعار وتدهور القدرة الشرائية وتقهقرها للمواطنين والندرة في المواد الاستهلاكية وزيادة علي ذلك ارتفاع في النمو الديموغرافي.⁽¹⁾

كما إن القطاع الفلاحي تدهور وضعف إنتاجه ، فيعود هذا إلى اعتماد الجزائر علي عائدات المحروقات الموجهة أساسا إلي الصناعة ، وبالتالي سوء التخطيط وعدم وجود سياسة منطقية تهتم بالفلاحة ودورها الهام في إحداث التنمية كانتشار البناءات في الأراضي الزراعية إضافة إلي إتباع طرق تقليدية لاستغلال الأراضي الفلاحية وعمليات الإنتاج ، ورغم محاولة تدارك الموقف من طرف المسؤولين إلا أن مبادراتهم باءت بالفشل.⁽²⁾

ربما كل هذه المؤشرات الاقتصادية أثرت بصفة مباشرة علي الاستقرار الاجتماعي والسياسي فهذا الأمر أدي بدخول الجزائر مرحلة عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والأمني ، لتكون مجبرة علي إعادة جدولة ديونها الخارجية مع نادي باريس ولندن ، وتطبيق إرشادات صندوق النقد الدولي برامج التصحيح الهيكلي ، والذي كان له اثر واضح بضرورة الانفتاح عل اقتصاد السوق والتقليص التدريجي من الخدمات العامة المجانية وانحصر دعم الدولة لبعض المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع ما اثر بصفة مباشرة علي عدالة التوزيع الدخل والعدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية بصفة شاملة.⁽³⁾

03- المتغيرات الاجتماعية لمشكلة السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي في مرحلة التعددية

يركز الباحث في هذه المتغيرات علي دراسة الواقع الاجتماعي في الجزائر في هذه المرحلة من خلال البرامج الاجتماعية بالتركيز علي المؤشرات الاجتماعية ، فالجزائر من خلال انتقال منظومتها الاقتصادية من مرحلة الاقتصاد الموجه إلي مرحلة الاقتصاد السوق قد تبنت في النمط من الاقتصاد

المحافظة علي دورها كفاعل رئيس في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، فالالاقتصاد الجزائري ينبغي أن يبحث عن توازنه الاقتصادي من جهة ، وعن واجب الدولة الاجتماعي من جهة ثانية في دعم الخدمات العمومية للفئات الأكثر تضررا من حيث التشغيل ، الفقر ، والحماية الاجتماعية وضمان

الصحة للجميع ، وبناء تنمية وطنية ، مستدامة قادرة علي الاستجابة لتطلعات المجتمع وضمان حقوق الإنسان التي لم تعد مجرد الحق في الحياة بل أيضا الحق في العيش الكريم والحق في تنمية مستدامة للجميع ضمن التنمية الاقتصادية ككل فالفعالية الاقتصادية مرهونة بالفعالية الاجتماعية والنمو الاقتصادي أساس الرفاه الاجتماعي.⁽⁴⁾

1 - محمد ضيف ، « التحول السياسي في الجزائر » مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، 1997-1998 ، ص:36.

2 - سعيد بو الشعير ، النظام السياسي الجزائري ، الجزائر : دار هومة ، ط2 ، 1993 ، ص:179 .

3 - كبداني سيدي محمد ، مرجع سابق ذكره ، ص:225 .

4 - مسعود كسري ، التحرر الاقتصادي والخصوصية ، مجلة علوم التسيير والتجارة ، العدد 12 ، 2005 ، ص:243.

بالموازاة إلى الأزمة الاقتصادية التي عرفت الجزائر شهدت نمو ديموغرافيا عاليا ، رافقته زيادة في المطالب الاجتماعية الأجور الغذاء، العلاج ، التعليم ، توفير مناصب عمل التأمين ، أمام عجز الاقتصاد علي استيعاب كل هذه المطالب ظهرت مشاكل في غاية من التعقيد كارتفاع نسبة التسرب المدرسي ، الأمية ، تردي الظروف الصحية ، البطالة التي مست كل الفئات وخاصة الشباب التي تمثل 75 % من السكان ونسبة البطالة بينهم 25%⁽¹⁾

إن الاختلال في التواصل بين جيل الاستقلال وجيل الثورة لحد الساعة ولد حال من الاغتراب السياسي لدي شرائح عديدة من المجتمع الجزائري.⁽²⁾

وذلك باتساع الفجوة بين أفراد الوطن الواحد ففي حين يكتظ السكن الواحد بعدة عائلات مع محدودية الاستهلاك والندرة في المواد الأساسية نجد في الحي نفسه مواطنون جزائريون يعيشون رغد من الحياة الطيبة ، المسكن الواسع والمركب الفره ، مع شيوع بعض المظاهر التي تدل علي بؤس الشعب وماينتج عن ذلك من امتهان لكرامة الجزائري وحرمة مواطنيه.⁽³⁾

إن انحراف فئة قليلة من المجتمع بثروات وخيرات البلاد أدي إلي بروز لعديد من الأفكار والقيم الخطيرة ، منها غياب معاني التضحية والتفاني في العمل من اجل الصالح العام ، وانتشار ظاهرة اللامبالاة وشيوع مبدأ الانتماءات الزبائنية ومايرتب عليه من تهमيش وإقصاء للكفاءات الوطنية وانهيار للعزائم وفساد في الأخلاق طال كل المجالات والميادين .⁽⁴⁾

ونظرا لهذا الوضع المتدهور شرعت السلطات في اتخاذ التدابير رأتها حازمة وواقعية ومن شأنها تحقيق الهدف المتوخى من الإصلاحات التي شرعت فيها مع بداية الانفتاح الذي أسس له دستور 1989 والمتمثل في الانتقال إلي اقتصاد السوق.⁽⁵⁾

ولتجسيد هذه التدابير ميدانيا عملت الدولة الجزائرية علي بلورة اقتراحات بالتنسيق علي شكل تسهيلات دفع وقد توجت المفاوضات بعقد اتفاقين علي شكل برنامج ، سمي الأول برنامج الاستقرار الاقتصادي وهو برنامج قصير المدى ، من سنة إلي أربعة سنوات ، ابتداء من الفتح ابريل

1 - عفاف حبة ، «التعددية الحزبية والنظام الحزبي» ، مذكرة ماجيستر في العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2004-2005 ، ص: 70 .

2 - محمد صالح بوعافية ، التبعية وانعكاسها علي التحولات الاقتصادية والسياسية بالجزائر ، 1979-1992 ، مذكرة ماجيستر في العلوم السياسية ، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، 2000 ، ص: 112 .

3 - محمد تاملات ، مرجع سبق ذكره ، ص: 07 .

4 - محمد صدوق ، اراء سياسية وقانونية في بعض قضايا الازمة ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 2003 ، ص: 92 .

5 - عبد الله بن وعيدة «التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية ، في مصطفى محمد عبد الله واخرون ، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصوصية في البلدان العربية ، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ، 1999 ، ص: 316 .

1994 والثاني يسمى برنامج التصحيح الهيكلي ابتداء من ابريل 1995 الي غاية مارس 1998⁽¹⁾.

لقد استهدفت إستراتيجية الإصلاح الاقتصادي في الجزائر تحقيق معدلات نمو مرتفعة وقابلة للاستمرار وخفض معدلات البطالة لكن بالنظر إلي النتائج نجدها قد اقتصر علي الجانب الاقتصادي البحت ولم تعط كثيرا أهمية الانعكاسات الاجتماعية السلبية وهذا اثر علي زعزة الاستقرار والسلم الاجتماعي.

ففي ما يتعلق بالبطالة فان الأوضاع الخاصة بالتشغيل تدهورت بانتظام حيث إن غياب الاستثمارات سواء من الجانب القطاع العام او الخاص ، واستمرار عملية طرد العمال في اطار اعادة هيكلة المؤسسات وكذلك بعض المؤسسات كلها عوامل ساعدت علي تفاقم البطالة التي تزايدت نسبتها من 12,6% سنة 1988 الي 21,7% الي 24% 1993 ثم 28,6% عام 1997 لتصل إلي 29% سنة 2000 وتشير المفوضية العامة للعمل إن أكثر من 360 الف عامل فقد منصب شغله في الفترة الممتدة ما بين 1994 الي 1998⁽²⁾.

فهذا مؤشر علي زعزة الاستقرار الاجتماعي فارتفع معدل البطالة وتسريح العمال في هذه المرحلة كان نابع من الازمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي ضربت الدولة الجزائرية . كما إن القدرة الشرائية للمواطن قد انخفضت وتضررت بسببها كثيرا من الفئات الشرائح البسيطة ذات الدخل الضعيف والمتوسط ويرجع هذا الانهيار إلي تحرير الأسعار وانقطاع دعم الدولة لمعظم المواد الأساسية خضوع سياسية الدخول لشروط صندوق النقد الدولي القاضية بمنع الزيادات في الأجور إلا في إطار مايقره برنامج التصحيح الهيكلي وبالرجوع إلي الأرقام الاستهلاكية بخصوص الأجور القاعدة 1988 والأسعار عند الاستهلاك القاعدة 1989 يتبين بوضوح التدني المطرد للقوة الشرائية لدي طبقات المتوسطة للطارات والأعوان والتقنيون وذلك خلال الفترة 1993-1997⁽³⁾.

ولم تسلم قطاعات التربية والصحة والسكن من انعكاسات هذه البرامج ، حيث تدنت نفقات الدولة في قطاع التربية والتكوين من 7,7% من إجمالي الناتج المحلي في 1993 الي 6,4% في 1996 ، وتدنت أيضا نفقات الصحة من 17% إلي 1,5% في السنوات 1993-1996 علي التوالي ، وقد تراجعت نفقات ميزانية التسيير كل من القطاعين المذكورين من 23% سنة 1993 إلي 17% من 1997 بالنسبة للتربية ومن 5,5% الي 4,7% بالنسبة إلي الصحة نفس التواريخ أما قطاع السكن فقد تراجعت حصته من مجموع النفقات الخاصة بالتجهيز من 8% الي 4,5% بين سنتين 1993 الي 1997 .

لقد انعكست السياسة الاقتصادية والاجتماعية علي مستوي التنمية البشرية حيث أشار تقرير الأمم

1 - المرجع نفسه ، ص ص: 316-367 .

2 - عبد الحق بوغروس «سياسات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر الانجازات والتحديات» مداخلة في الملتقي الدولي حول تأهيل المؤسسات الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية ، وعلوم التسيير ، جامعة سطيف ، 29 أكتوبر 2001 ، ص: 20 .

3 - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، مشروع التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية لبرنامج التعديل الهيكلي ، نوفمبر 1998 ، ص: 75 .

المتحدة عن التنمية ، ان ما يقارب 06 ملايين نسمة من الجزائريين لا يتجاوز دخلهم اليومي 02 دولار في حين يستحوذ 20% من المجتمع علي 50% من مجموع الدخل الوطني وهو ما يعكس درجة الحرمان الاجتماعي واللاعالة التوزيعية.⁽¹⁾

نستنتج مما سبق إن أزمة الاستقرار الاجتماعي في الجزائر في مرحلة التعددية السياسية كانت نتاجا لأزمة سياسية واقتصادية في نفس الحين باعتبار ما عاشت الجزائر بعد أحداث أكتوبر 1988 حتي الآن ظن المجتمع انه أصبح ديمقراطيا بمعنى إنا بصدد بناء دولة القانون والمؤسسات التي تعتبر أساس السلم والاستقرار المجتمعي التي لا يظلم فيها احد ، لكن سرعان ما تبين للجميع إن هذا الحلم ماهو إلا نتاج وحصيلة الصراع القائم بين أجنحة النظام السياسي .

وعموما فالجزائر عرفت في المرحلة السابقة خاصة في تسعينيات من القرن الماضي الترددي الوضع الأمني والخوف علي الحياة من جراء أعمال العنف السياسي والاجتماعي وأيضا ترددي الوضع الاقتصادي والاجتماعي والخوف من الفقر والجوع واللاعالة التوزيعية فتراجعت القيم والأخلاق بمعنى تراجع في مستوي البناء القيمي للمجتمع وانتشرت قيم الحقد والبغض والشناعة والكراهية في نفوس البشر .

فلا أصحاب مشروع العدالة الاجتماعية والمساواة وإقامة الدين استطاعوا إن يمكنوا لأطروحاتهم ولا أصحاب التوجهات الليبرالية والعلمانيين تمكنوا من استئصال الإسلاميين والقضاء عليهم بمعنى

لا المعارضة ولا النظام استطاعوا حل الأزمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فكان لابد لكل طرف إن يراجع استراتيجياته ويبحث عن الأسس التي يمكن إن تجري حولها السلم والمصالحة الاجتماعية.

ثالثا: مشكلة السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي هي مشكلة العدالة التوزيعية وأزمة قيم سياسية واجتماعية في الجزائر.

أولا: مشكلة العدالة التوزيعية:

لعل أبرز آثار الأزمة الاقتصادية التي عرفت الجزائر، و الآثار الناجمة عن تطبيق إصلاحات الاقتصادية، كانت آثار اجتماعية بالدرجة الأولى، حيث نتج عنها فشل مشروع التنمية، و الاتجاه نحو سياسة الانفتاح، و تعميق الأزمة العامة بدلا من حل الأزمة التي أصبح النظام يتخبط فيها منذ أواخر التسعينات، إلى أن تقرر تطبيق سياسة انفتاح و التي انجر عنها زيادة تراجع الانتاج، و تفاقم التضخم، و توقف الاستمرار. مما أدى إلى تدهور الظروف الاجتماعية، حيث برزت البطالة بشكل مخيف، ارتفعت الأسعار و تدهورت القدرة الشرائية، ثم ظهور تفاوت طبقي اقتصادي و اجتماعي نتيجة غياب العدالة في التوزيع، رافقه ظهور الفقر و انهيار الخدمات الاجتماعية مما أدى كل هذا إلى تعميم الفساد. و تظهر مشكلة العدالة التوزيعية من خلال عدة مؤشرات، نلخصها فيما يلي:

1 - محمد بوضياف ،مرجع سابق ذكره ،ص ص: 221-222.

01- ارتفاع درجة التفاوت في توزيع المداخل و معدل الاستهلاك بين المواطنين:

بلغ عدد الأجراء الذين يقل دخلهم عن 6000 دج، نسبة 33 % أي مستوى يتجاوز قليلا الأجر الأدنى. و من بين النتائج الأولية المنبثقة عن استغلال عينة مستخرجة من التحقيق الذي أجراه الديوان الوطني للإحصاء سنة 2000 حول استهلاك الأسر، تشير تلك النتائج في آن واحد إلى بروز ظاهرة تركيز الثروة وانتشار الفقر.

حيث تملك نسبة 25 % من الأسر الأكثر فقرا 7.5 % من ميزانية الاستهلاك، في حين أن نسبة 25 % من الأسر الأكثر ثراء تبلغ لديها نسبة 53 % من ميزانية الاستهلاك و لا تبقى إلا حصة 39.5 % من ميزانية الاستهلاك لباقي الأسر التي تمثل نسبة 50 % من السكان⁽¹⁾ و تعكس هذه النسب، تنامي ظاهرة التفاوت الطبقي، من خلال بروز التفاوت في الدخل والاستهلاك، والذي أخذ في السنوات الأخيرة يبرز بشكل كبير. و لهذا سجل تفاقم الفقر في أوساط السكان وتسجيل ظهور، (فقراء جدد كانوا ينتمون لطبقات المتوسطة منذ بداية التسعينات، و في المقابل تم تسجيل ظهور أغنياء جدد⁽²⁾ أو طبقة الأثرياء.

02- زيادة التفاوت في توزيع الخدمات الأساسية بين مختلف مناطق الدولة:

عرفت الجزائر و لازالت تعرف تباينات كبيرة من حيث استفادة المواطنين من الخدمات الأساسية، لاسيما بعد تطبيق برامج الإصلاح الهيكلي، و تخلي الدولة عن التكفل المباشر لبعض الخدمات العمومية. و عليه تبرز الإحصائيات زيادة التفاوت في توزيع الخدمات الأساسية كالصحة و التعليم والسكن و توزيعها بين مختلف مناطق البلاد، و هي مؤشرات علمية و واقعية تعكس مشكلة العدالة التوزيعية في الجزائر.

الصحة: تتجلى عدم العدالة التوزيعية فيما يخص الخدمة الصحية، من خلال وجود تباينات كبيرة حيث توزيع الأطباء العاميين و المتخصصين، إذ نجد أن الفئة الثانية غير كافية على المستوى الوطني (أي المناطق الداخلية)، و نجدها تتركز في المدن الشمالية. كما أن نسبة التغطية السكانية من حيث عدد الأطباء مقابل السكان، سجل سنة 2000 مثلا اختلافا صارخا بين الشمال و الجنوب، إذ تقدر نسبة التغطية، طبيب واحد لكل 318 ساكن في الجزائر العاصمة، في حين نجد طبيب واحد لقرابة 2000 ساكن في ولاية أدرار.

أما فيما يخص وجود وقرب الهياكل الصحية، يتضح أن المراكز الصحية متوفرة عموما في المراكز

الحضرية فقط، حيث نجد أن المريض في ولايات الجنوب و غيرها من المناطق الداخلية الأخرى، يكون مجبرا لقطع عشرات الكيلومترات للوصول إلى العيادة الصحية⁽³⁾

1 - المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي «مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000»، الدورة العامة 19، نوفمبر 2001 ص: 202.

2 - غازي حيدوسي، مرجع سبق ذكره، ص- ص: 58-59.

3 - أنظر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي «مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000»، المرجع السابق الذكر، ص 190

التعليم: سجل في السنوات الأخيرة، وجود اختلالات كبيرة في مجال تـمدرس السكان، حيث أن هناك فارقا كبيرا بين الجنسين على حساب النساء، إذ كشف إحصاء أجري سنة 1998 أنه من بين 30.08 % التي تمثل إجمالي السكان بدون تعليم، قدرت نسبة النساء 62.05 %. كما أن الأمية لدى النساء بلغت نسبة كبيرة 40.27% مقابل 23.27 % لدى الرجال.

من جهة أخرى، فإن نسبة الأمية حسب التوزيع الجغرافي، نجدها مرتفعة في المناطق المعزولة، والتجمعات السكانية الثانوية، و عليه فإن تحليل نسبة التـمدرس حسب الجنس و الولاية يكشف أن نسبة الأمية تتراوح بين 1.48 % بولاية بشار مثلا إلى 30 % في الجلفة بالنسبة للرجال، و من 2.89 % بالجزائر إلى 46 % بولاية الجلفة للنساء.⁽¹⁾

السكن: إن ظروف السكن تعطي صورة واضحة و كاملة عن تفاوت الاجتماعي بين المواطنين عبر البلاد، إذ أن دراسة وضعية الفقر في الجزائر، أن 229 بلدية من مجمل 1541 بلدية، تضم 2.262.036 مواطن يعاني الحرمان، سواء من حيث الكثافة الفردية في السكن الواحد، أو فيما ميزات البناء، أو إيصالها بشبكات الشرب، و هذا ما تعكسه أوضاع المناطق الشمالية الشرقية والهضاب العليا الوسطى. كما أن العديد من المناطق في البلاد تعرف أزمة سكن حادة، و خصوصا في المناطق الشمالية، و هذا نتيجة النزوح الريفي في السنوات الأخيرة، مما سبب اكتظاظ في المدن، مما جعلها هي الأخرى تعيش وضعية الحرمان لكن بدرجات متفاوتة، إذ أنه بين 229 بلدية فقيرة في الميدان السكن، تقع 139 بلدية في المناطق الشمالية، نجد 39 بلدية تعاني أقصى درجات الحرمان⁽²⁾

بعد أن تعرفنا على بعض مؤشرات مشكلة العدالة التوزيعية، نحاول أن نتعرف على آثارها، و علاقاتها بانتشار الفساد السياسي و نموه بشكل مذهل.

من بين نتائج تفاقم مشكلة انعدام العدالة في توزيع الثروات و المداخيل، والخدمات بين المواطنين، انتشار ظاهرة الفقر، و اتساع دائرة الإقصاء و التهميش، نتيجة تزايد التفاوت الاقتصادي والاجتماعي، فالإحصائيات الرسمية تتحدث عن نسبة 14 % من السكان تحت خط الفقر، في حين إحصائيات أخرى تتحدث عن وجود 40%. من السكان تحت الحد الأدنى للفقر، و 50 % من العاطلين في الأرياف يعيشون أقصى درجات الفقر⁽³⁾ إن الانتشار العمودي و الأفقي للفقر و البطالة معا، و ما نتج عنهما من تهميش إجمالي واقعي، مع تلاشي مظاهر التضامن في المجتمع، إضافة إلى عدم فعالية من تبقى من شبكات الحماية الاجتماعية، و التي أصبحت مجالا يدخل في مؤطروها النخبة المثقفة، و الطبقة الوسطى التي انهارت نهائيا،

1 - المرجع نفسه، ص: 192.

2 - المرجع نفسه، ص: 201

3 - و هو ما صرح به الباحث «محي الدين عالم» رئيس فريق خبراء الباحثين الدوليين في ظاهرة الفقر بالجزائر. أنظر: جريدة الخبر، الجزائر، العدد 3007، الصادرة بتاريخ 1 نوفمبر 2007، ص: 3.

و وجدت نفسها مستبعدة من الحياة العامة، كل هذا قاد إلى بروز مفهوم المقاطعة، و تكريسه في الواقع، أي عزوف الفقراء عن المشاركة السياسية، أصبحوا مواطنون لا يعبرون عن تواجدهم و مطالبهم إلا عن طريق الاحتجاج، أوالتغاضي عن فساد المسؤولين و عدم المبالاة.الأخطر من ذلك، أصبح الفقر يشمل الطبقة الوسطى⁽¹⁾، و التي تعد القاعدة الأساسية للنشاط السياسي الحزبي أو النشاط الجموعي عموما، فقد تحول الإطار، والمعلم، و الأستاذ إلى معاداة السياسية والسياسيين، و أصبح غير مبالي بالقضايا المطروحة سياسيا، واقتصاديا مثل قضية الفساد السياسي، بسبب انتشار اليأس في صفوف هذه الطبقة، أو في صفوف النخب الاجتماعية العاملة في وسط الحكومات، أو المعارضة، و هو ما سيدفع إلى فساد الطبقة الوسطى ماديا و أخلاقيا.

و عليه فقد أدى التفاوت الاجتماعي و الاقتصادي غير المشروع، إلى بروز تبعية داخلية، أي تبعية الأفراد أو الفئات الاجتماعية المهمشة لأصحاب الثروة، و يعبر الكاتب «حليم بركات» عن هذا الوضع بقوله:«أنه في ظل البنية الطبقية الهرمية التي تحتكر فيها القلة السلطة و ثروات البلاد...الخ. وتتكون القاعدة من غالبية السكان، يعاني الشعب فيها حالة تبعية داخلية شبيهة بالتبعية الخارجية، و متممة لها، فتمارس عليه و ضده مختلف(أنواع الاستغلال و الهيمنة و القهر الإذلال اليومي)⁽²⁾

وضعية التبعية هذه، كانت نتيجة لانتشار ظاهرة الفقر، إذ ازدادت تبعية المحكومين، تبعيتهم للمستخدمين و المسؤولين، و الاندماج في النظام الاجتماعي و الاقتصادي في ظل معايير غير ايجابية و لا يملكون أي رقابة، لأنهم منشغلون فقط، بتوفير لقمة العيش، لذا تزداد تبعيتهم للمستويات العليا في ذلك النظام و لا يمكنهم تغيير الأوضاع المزرية.

و من تم، كيف يمكن للمحكومين و هم يعانون من تبعية مفرطة، أن يعوا جيدا خطورة ظاهرة الفساد السياسي المنظم الذي تعرفه الجزائر، أولا، ثم على فرض أنفسهم في الميدان من خلال عملية الرقابة و محاسبة القيادة السياسية، ثانيا، و أخيرا كيف لهم و أن لا يساهموا في ممارسة الفساد، بعد أن أصبحوا في وضعية اغتراب سياسي و اجتماعي.

ثانيا: أزمة القيم السياسية والاجتماعية.

لا يمكن إغفال دور القيم السائدة سواء، في المجتمعات الإنسانية أو في المجتمع الجزائري أم سواء في أوقات السلم أو الأمان، و في هذا الصدد يقول أستاذ العلوم السياسية «حامد عبد الله ربيع»:

«... ففي نظيرنا لنظرية القيم ميزنا بين أربعة مستويات متصاعدة و متتابعة؛ أولا القيمة الجماعية

1 - عروس الزبير، المجتمع المدني، الأداة الرأي و الفقراء الجدد» سلسلة دفاتر مركز الاقتصاد التطبيقي للتنمية، الجزائر: العدد الثلاثي الثالث 2000، ص 17.

2 - بركات، حليم، المجتمع العربي في القرن العشرين، بحث في تغير الأحوال و العلاقات، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠، ص 23-24.

العليا التي لا تتمركز حول المفهوم الديمقراطي (والشورى) و ثانيا: المستوى الثاني في ذلك النظام المتكامل للقيم هو أسلوب الممارسة (حسب كل حضارة)، و ثالثا: المستوى الحديث عن القيمة الفردية العليا) علاقة الحاكم بالمحكوم)، ثم رابعا: على أن المشاركة السياسية أيضا من منطلق فردي لا يمكن أن تقتصر على قيمة واحدة (التنوع و التجانس)... و هذا ما هو متوفر في حضارتنا الإسلامية... قبل أن تتعرض للفشل⁽¹⁾ و عليه فإن اختلال القيم الاجتماعية في الجزائر، قد ظهر مع انطلاق مشروع البناء بعد الاستقلال، و أدى تفاقم أزمة الدولة إلى تعميق ذلك الاختلال، مما دفع إلى فساد القيم السياسية الوطنية و القيم الاجتماعية ككل و قد لعب التسلط ، و الاحتكار السياسي والاقتصادي دورا كبيرا تغذية أزمة القيم، التي تعقدت أكثر مع سياسة الدولة الانفتاحية المتوحشة على الصعيد السياسي و الاقتصادي و ما خلفته من تكاليف باهضة أخلت بسلم القيم.

لقد برز ذلك الاختلال على مستوى قيم النخبة الحاكمة، و التي وصفها الكاتب «محمد الميلي» بأخلاق الحاشية: «الحاشية نجمت عن تزوير العمليات الانتخابية التي جرت في الجزائر، مما أدى إلى خلق و تكوين حواش مختلفة، كل حاشية تتبع كتلة من الكتل التي تشارك في وضع القرار، و بالتالي نجم عن ذلك أخلاق تتمثل في التملق و الانتهازية»⁽²⁾

هذه القيم الفاسدة تجسدها القيم النخب السائدة في سلوكها، مما يعبر عن تحللها الأخلاقي وتخليها عن هويتها الثقافية، و تبعيتها منذ الاستقلال للدول الغربية، و ابتعادها عن المجتمع بسبب تباين قيمها مع قيمه، و هذا ما قاد إلى الإفساد الروحي و المادي للفئات القيادية و انحطاطها.

لقد ساعد الوضع المتدهور الذي يعيشه المجتمع على انحراف القيم الاجتماعية، و سيادة قيم النهب و الاحتيال و النفاق و الخداع، هذا دون إغفال الضرر الكبير الذي لحق بالدين و المعتقد، إذ تراجع دور الإسلام في التأثير على سلوك الفرد و الجماعة، و هذا بتزايد الانفصام و محاولة الفصل بين الدين و الدولة، و منتم وجدت القيم الأصلية للمجتمع الجزائري لتشبعه بالقيم الإسلامية، وجدت نفسها في صراع مع منظومة من القيم الوافدة، قيم التجديد ، الحداثة و التقدم المستندة على مرجعية غربية، أصبحت النخب المتغربة تغار عليها وتدافع عنها.⁽³⁾

و عليه تراجعت بعض القيم و الرموز المستمدة من الإسلام على الرغم من وجود و بقاء القيم الإيجابية في المجتمع الجزائري. إلا أن الأخطر هو امتلاك النخبة الحاكمة أو ما أسماها الباحث «معمّر بودرسة»، بالنخبة الجديدة «التي أصبحت لديها قيم الاحترام ، التربية ، التضامن ، الوفاء بالعهود وغيرها من القيم

1 - أحمد شهاب الدين، تحقيق و تعليق و ترجمة: حامد عبد الله ربيع، سلوك المالك في تدبير الممالك، القاهرة: دار الشعب، 1980 م. ص: 143-148.

2 - محمد الميلي، الجزائر... إلى أين؟، المستقبل العربي، بيروت، العدد 271، سبتمبر 2001، ص: 24.

3 - برهان غليون، المحنة العربية، الدولة ضد الأمة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993، ص: 257.

النبيلة، قيم لا يشترك فيها أفراد المجتمع المتحضر... أستبدلت بقيم مرفوضة اجتماعيا، اخترقت ثقافة تلك النخبة المسيرة و المهيمنة بعد الاستقلال»⁽¹⁾، و هكذا أصبحت مشبعة بالقيم السلبية كعقدة التفاوت، الامتياز، تعميم الفساد، المحاباة، نهب المال العام، و موارد الدولة وأكثر من ذلك نهب الموارد النادرة.

إذن فما يفسر اليوم تداعي ظاهرة الفساد في الدولة و المجتمع حجم الاختلال الذي تعرضت له القيم الاجتماعية السائدة بسبب عدة عوامل داخلية و ما نتج عنها من تحلل و تفسخ أخلاقي، لكن يظل المجتمع الجزائري خزاناً به من القيم و المثل العليا ما يضمن له الحفاظ على بقائه، و بعث الحضارة من جديد متى توفرت العوامل الموضوعية و الذاتية في التغيير والحفاظ علي السلم الاجتماعي.

1- Maamar Boudarsa, **La ruine de l'économie Algérienne sous Chadli**, Alger: édition rahma, 1993, pp.188-189.